

المؤتمر الدولي حول حوار الحضارات والتنوع الثقافي

القيروان، الجمهورية التونسية، 2-4 يونيو 2009

وثيقة عمل

السياق الطريق إلى التقارب

تشكل المحاولات الجارية نحو التقارب خطوة حاسمة حتى وإن لم تصل بعد إلى مرحلتها النهائية. فقد بات من الضروري في هذه المرحلة من العولمة الدخول في نقاشات جادة للوصول إلى قرارات تكفل صون السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتؤثر هذه النقاشات وما قد يتمخض عنها من قرارات على أبرز مناحي حياة المجتمعات الوطنية والمجتمع الدولي برمته. ويستدعي ذلك إصلاح المؤسسات الدولية، بغرض إدماج القوى الجديدة التي برزت خلال العقدين الأخيرين. ومما يدخل في إطار هذا الإصلاح المطلوب، على سبيل المثال لا الحصر، ما نسمعه من دعوات إلى إصلاح مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وإعادة توزيع السلطات داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإدخال ممارسات جديدة في منظمة التجارة العالمية.

وحتى قبل اندلاع الأزمة الحالية وما أحدثته من شروخ في نسيج المجتمع الدولي، وتقويضها لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كان يُنظر لهذه الإصلاحات بأنها أمور لا غنى عنها. أمّا الأزمة قد وصلت إلى ما وصلت إليه فإن هذه الإصلاحات صارت تفرض نفسها بشكل أكثر إلحاحا. وفي حال استمرار الأزمة، يتعين مواجهة التراجع الحتمي في النمو والتنمية، والتصدي للإجراءات الحمائية، وخطر انزلاق العديد من البلدان ومعها ملايين من البشر إلى الهشاشة الاقتصادية.

ويجب اعتماد ضوابط مشتركة من أجل ضمان عدالة وسلامة أداء الممارسات المالية والاقتصادية، التي تحكم تدبير رأس المال والاستثمار وتداولهما في العالم. كما يجب إخضاع هذا

القطاع لمتطلبات المساواة، والحرص على احترام الجميع للإجراءات الضريبية الوطنية، وتكريس مبدأ المسؤولية المجتمعية المشتركة. ولا شك أن متطلبات قواعد دولة القانون لا تتنافى مع العولمة، إذ أن هذه القواعد قد تكتسي بعدا عالميا. إذن الفشل ليس خيارا، لأنه يعني أننا سنجد أنفسنا أمام مصادر أخرى للنزاع يصعب السيطرة عليها، ناهيك أننا شهدنا في السنوات الأخيرة تناميا في بؤر التوتر، التي ولدت هاجسا أكبر للإقصاء والتقسيم والمواجهة والأحادية والإرهاب وانتشار الأسلحة النووية وانتهاك حقوق الإنسان والتمييز على أساس الدين والثقافة وفقدان الثقة في النظم والمؤسسات السياسية. وهكذا قد ينتهي بنا المطاف إلى تضاعف عدد المناطق الخارجة عن القانون والتي تسود فيها الفوضى.

وعلاوة على ذلك، فمن شأن الجهود الخلاقة التي تسعى إلى التوفيق بين المصالح الوطنية ومتطلبات الانتماء إلى المجتمع الدولي، أن تحيد عن مجراها الطبيعي، لتصبح المصالح سيده الموقف. وقد شهدنا دون أن نقوى على تحريك ساكن ما حصل من تراجع مؤسف في الامتثال للقانون والقواعد الدولية التي كان لها الفضل، على علاقتها، في دفع الإنسانية نحو الاعتراف بوحدتها وبمسؤوليتها المشتركة.

ويعد المؤتمر الدولي حول الحوار بين الحضارات والتنوع الثقافي الذي سينعقد في القيروان بمبادرة من الإيسيسكو والمنظمة الدولية للفرانكفونية، تجسيدا للتوافق في الرأي بين المنظمين بشأن متطلبات تلك الوحدة والمسؤولية المشتركة، ومثالا للحوار الذي تدعو إليه كلتا المنظمين. وأخيرا، فإن هذا المؤتمر ينطلق من قناعة مشتركة مفادها أن حوار الحضارات و الاعتراف الفعلي بالتنوع الثقافي كفيل بالإسهام في تقادي التوترات، وفي الحد من النزاعات، وفي انبثاق رؤية شاملة للمصير المشترك للمجتمعات الإنسانية. وحسب الإعلان الإسلامي للتنوع الثقافي، فإن هذا الإقرار يشكل بديلا عن سيطرة ثقافة العنف والإقصاء. وسيساهم مؤتمر القيروان في تحقيق هذا الإقرار عبر اقتراح سبل ووسائل لتحقيق التنوع الثقافي.

وإذ نستحضر المآسي التي شهدتها العالم خلال القرن الماضي، فلا حاجة إلى التذكير بأن الانتماء إلى الحضارة نفسها ومستوى التقدم الثقافي للدول لا يكفيان لتفادي السقوط في دوامة العنف والفظاعات. ومن هذا المنطلق، ينبغي التشديد مرة أخرى بمناسبة انعقاد مؤتمر القيروان على أهمية بناء حوار بين الثقافات والحضارات وترسيخ مبدأ تكافؤ الثقافات في تنوعها، بما يكفل تعزيز التعايش السلمي.

ومن المهم التذكير بأن الاعتراف بتنوع التعبيرات الثقافية شكل أبرز أولويات دول العالم في مطلع هذا القرن الجديد. إن مبادرات التقارب والاندماج التي ميزت فترتنا الحالية، والتي شهدت نجاحا سياسيا وقانونيا، انخرطت فيها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، باستثناء قليل منها، هي تلك التي تشمل جميع أشكال التراث الثقافي الحي والقديم. ويشكل مؤتمرنا امتدادا لهذه الجهود.

ضرورة الإدماج

لقد بدأت فعلا فكرة الإدماج تتجسد على أرض الواقع في وقتنا المعاصر. وكانت هذه الفكرة وراء الدعوة لعقد اجتماع مجموعة العشرين بدلا عن مجموعة السبعة زائد روسيا، بغرض التوصل إلى تسوية للأزمة الحالية. وفي سبتمبر القادم، ستجتمع مجموعة العشرين للمرة الثالثة في أقل من سنة.

وهذه الفكرة توجه المبادرات الداعية إلى إصلاح مجلس الأمن وإعادة تشكيل أساليب حكم المنظمات الدولية ذات التوجهات الاقتصادية والمالية والتجارية التي أشرنا إليها سابقا. وأدت فكرة الإدماج إلى إنهاء عمل لجنة حقوق الإنسان التي اتسمت أساليبها بالانتقائية، ليحل محلها مجلس حقوق الإنسان الذي تقوم ولايته على مراعاة المتطلبات التي تفرضها عالمية المجتمعات وحقوق الأفراد.

وقد شكلت فكرة الإدماج أيضا محور المبادرات التي حظيت مؤخرا بتوافق القوى العظمى حول وضع سياسات مشتركة كفيلة بخلق ظروف لتنمية مستدامة. وأخيرا كما سبق أن ذكرنا، فإن فكرة الإدماج تجلت ملامحها بوضوح خلال اعتماد اليونسكو بشبه إجماع، في أكتوبر 2005، لاتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وقبل سنة من ذلك، طرح الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي، كوثيقة للنقاش. ومن المهم التعرف على العوامل التي تفسر هذه التوجهات الإيجابية التي لم تصل بعد إلى نتائجها رغم أن تنفيذها جار في الفترة الحالية.

كما أن فكرة الإدماج عيبت الطريق أمام تحالف الحضارات، وهو مشروع يهدف إلى بناء أسس حوار ذي بعد دولي. وكانت فكرة تحالف الحضارات ثمرة مبادرة من الحكومتين الإسبانية والتركية، حيث تجسدت على أرض الواقع في سنة 2007 بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة للممثل الأعلى لتحالف الحضارات وعهد إليه بتنسيق جهوده مع الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني. وتحظى هذه المبادرة بدعم حوالي ثمانين منظمة دولية حكومية وغير حكومية، من بينها الإيسيسكو.

ومن المهم أيضا مناقشة العناصر التي تتعارض معها وتصحيحها. في هذا الصدد، يجب أن نجري دراسة لحالة هذه التوافقات، لأنها تغذي وتغني مختلف النقاشات التي تعرض للاحتياجات والمصالح والقيم الإنسانية.

وضعية الحوار بين الحضارات والتنوع الثقافي

بالرغم من حداثة عهد فكرة الحوار بين الحضارات و التعايش المنسجم بين الثقافات وإبراز منزلتها الرفيعة ومشروعيتها، فإن هذه الفكرة تشكل مكتسبا قانونيا وسياسيا ينطوي على أهمية بالغة. ذلك لأنها تحدث قطيعة مع التصنيفات المغرضة حول أفضلية تراث ثقافي بعينه على غيره، والفلسفات المعلنة أو غير المعلنة التي تسعى إلى تبرير هذه التصنيفات، والسياسات التي تؤدي بهذه الانحرافات النظرية إلى العواقب المأساوية التي يحفظها التاريخ.

وفيما يخص الثقافة والحضارة، فإن فكرة الإدماج تقع في صلب الاعتراف بتنوع أشكال التعبير الثقافي وتفترض تغييرا في طبيعة العلاقات الحضارية التي تتدرج كتعبير لوحدة الأسرة الإنسانية وتعدد تعابيرها. ويفتح هذا المكتسب على آفاق واسعة، تتمثل في إعادة تشكيل السياسات الثقافية، وتجديد أشكال التعاون في هذا المجال، والجمع بين هذه الأشكال من التعاون. ويمكن لهذه الإمكانيات بل يجب عليها أن تساهم في السلم والأمن الدوليين، وفي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ولهذه الأسباب، فإن ترسيخ الثقافات وإزالة الحواجز بينها أصبحا أمرين مترابطين.

وقد أصبحت ثقافات العالم وحضاراته حاضرة أكثر من ذي قبل، بفضل حركات الهجرة والاهتمام المتجدد بالجاليات وخصوصية مجال تقانات المعلومات والاتصال. كما أن الثقافات تتجاوز اليوم الحدود الإقليمية التي كانت تحد نطاق تأثيرها وتكبح إمكانية الوصول إليها. وقد وصلنا إلى هذا الأمر بفضل حركات الهجرة والتحويلات التقانية التي غيرت وجه العالم.

وخلال فترات طويلة من التاريخ، غالبا ما تعارضت الثقافات والحضارات، لكنها كانت تتحاور في بعض الأحيان وتتلاقح على الدوام. غير أنها لم تتعايش بمثل هذه الحدة والقرب كما في بداية القرن الواحد والعشرين. وهذه الوضعية تضمن للثقافات حضورا عالميا، وتتيح أكثر من ذي قبل، تلاقح الثقافات والتقاءها في أشكال من التصاهر يظهر في ضروب الفنون والترفيه. صحيح أن هذه التلاحقات والتصاهرات ليست صفة مميزة لزمنا، غير أنها تظهر بقوة وباستمرار غير مسبوق على مستوى العالم. فالإضافة إلى العوامل الديمغرافية التي أشرنا إليها، فإن أثر تقانات المعلومات والاتصال، وتعدد تطبيقاتها، وانتشار وسائطها المتاحة، تشكل محركا آخر لهذا الزخم وهذا التقارب الذي يمكن أن يلمسه أي واحد وأن يتحقق من أثره في حياته اليومية.

وفضلا عن ذلك، فقد أصبحت الثقافة موجهة هاما للسياسات الوطنية للدول وأداة لتأكيد حضورها وإشعاعها وتأثيرها. وليس هذا الوضع وليد اليوم، غير أن مدى توسعه لم يسبق له مثيل. ذلك أنه انضفت إلى الدول التي تمتلك سياسات ثقافية، قوى تسمى بالناشئة واستثمرت في هذا الميدان: الصين، والهند، والبرازيل، والفدرالية الروسية، على سبيل المثال لا الحصر. وستثري هذه التوقعات بشكل هام العرض الثقافي على النطاق العالمي، مما سيؤدي إلى بزوغ عهد جديد يترسخ فيه التنوع الثقافي داخل المجتمع الإنساني. وفي هذا السياق، أصبح المعطى الثقافي أيضا عنصرا هاما في التعاون الإقليمي والدولي. أو ليس في إعلان الإيسيسكو للقيروان، التي تستضيف مؤتمرا، عاصمة للثقافة الإسلامية لهذا العام، خير مثال على ذلك؟

كما أصبحت الثقافة موجهة رئيسيا للاقتصاد، ورافعة للنمو والتشغيل. ويتطلب هذا المجال استثمارات هائلة من القطاعين العام والخاص. كما يمتد إلى الصناعات التي تسمى بالثقافية، حيث يجتمع الإبداع واستعمال التقانات وتدبيرها وتسويقها. ويربط هذا الواقع الثقافي في نسق متواصل من الإبداع، السلطات العمومية بمبادرات الأفراد والجماعات والتقييم الفاعل من جانب المواطنين. وكما أشار إلى ذلك فريديريك مارتل في مؤلفه الرائع حول الثقافة في أمريكا، فإن القوة العظمى لا تبخل بوسائلها السياسية والاقتصادية والضريبية حينما يتعلق الأمر بدعم الإبداع الثقافي وتسويقه وتصديره.

وتبدو هذه العناصر حاسمة، وقد أصبح يُلجأ إليها في وقتنا الحاضر. غير أنها لا تستند بشكل كامل حصيلة العلاقات بين ثقافات العالم. ذلك أن هذه العلاقات وصمتها دائما مجموعة من التمثيلات التقريبية، والأفكار الجاهزة والمغلوبة، والأحكام المسبقة بكل أشكالها. وقد يجوز القول بأن عدم الاعتراف بالآخر وموروثه الثقافي ومساره التاريخي، أصبح العملة الأكثر رواجاً ووفرة في عالمنا المعاصر.

ولم يعد خافيا على أحد ما تنبئ به بعض الأطروحات من حتمية لصدام الحضارات. وإلى جانب هذه الأطروحات صار يُروج لأحلام تبشر بإعادة تشكيل العالم انطلاقاً من أجنداث أحادية، وتخليصه مما يصفه أنصار هذه المطامع بـ "الشوائب" التي تمثلها قيم الآخر. وقد أصبحت مثل هذه الأفكار أكثر خطورة بفعل القرب الجديد الذي تتسم به العلاقات بين أفراد من أصول ودين وثقافة مختلفة. ففي وقتنا الحاضر، لم يعد الآخر يعني بالضرورة ذاك البعيد، بل إن هذا الآخر قد يذهب إلى المسجد في الغرب أو يرتاد الكنيسة في المغرب العربي أو في الشرق الأوسط! والآخر هو أيضاً ذاك الشخص الذي يجب أن يجمع بين هويات متعددة في عالم حقيقي أو افتراضي. وهذا واقع قد يوفر أسباباً كافية للتوتر وانتهاكات للحقوق الأساسية والتميز بكافة أشكاله.

2- تعايش الثقافات

- كيف نعيش مع ذاك الآخر المختلف؟
- كيف نعيش مع الآخرين المختلفين؟
- كيف نعيش مع تقبل التعددية الثقافية للمجتمع الإنساني وتقديرها؟
- ماذا يمكن فعله، أو يتعين فعله من أجل "مراجعة أسس النظرة إلى الآخر والابتعاد عن الصور النمطية للشعوب وثقافات وحضاراتها"؟ (الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي).
- تشكل وثائق اليونسكو ومنظمة المؤتمر الإسلامي التي سبق أن أشرنا إليه سابقاً، خطوات متقدمة ومكتسبات هامة. ويبقى علينا أن نسد الفجوة القائمة بين المعايير التي تكرسها هذه النصوص والعمل على تنفيذها. كما أننا مطالبون بالجمع بين أشكال الحوار التي تقترحها هذه الوثائق وأشكال غير مسبوقه من التعاون والشراكة الكفيلتين بترجمتها إلى عمليات مشتركة ومقنعة من شأنها أن تشكل بديلاً عن جميع أشكال نوازع الانغلاق على الذات ورفض الآخر والآخرين.
- ونحن نعلم النهج والمعايير التي يتعين علينا اتباعها، كما نعرف أيضاً طبيعة الإكراهات التي تواجهنا. غير أن قناعاتنا في هذا المجال، كما في مجالات أخرى، يجب أن تخضع للبحث والاختبار والتحقق مما هو متاح الآن؛ وهذه عملية تتطلب منا كل العزم. فقد أصبح تأكيد الثقافات وإزالة الحواجز بينها أمراً لا انفصام بينهما.

- وفي الحالة التي بين أيدينا، يمكن تطبيق البحث والاختبار والتحقق، في مجال الإنصاف والعدالة الذين يجب أن يحكما العلاقات بين أمم العالم، والبناء المشترك لظروف الأمن والسلم وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وبطبيعة الحال لن يكون ذلك على حساب مبدأ السيادة الذي سيظل حاسماً. وقد أصبح الآن من ضرب المسلمات أن القانون الدولي

والمعايير التي ينص عليها ليست اختيارية، بل إن تطبيقها يجب أن يكون عالمياً. وهذا يعود بنا مرة أخرى إلى ضرورة الاندماج، الذي لا يستثنى أحداً، سواء أكان دولة قوية بعينها أو مجموعة من الدول العظمى. وهذه الضرورة تسري أيضاً على العدالة الدولية.

- وفي الحالة التي تعيننا أيضاً، يمكن تطبيق البحث والاختبار والتحقق، في مجال دولة القانون، والفصل بين السلطات، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير، والاعتراف بالأقليات الدينية والوطنية والثقافية واحترامها، واعتماد آليات صارمة لمراقبة احترام هذه الحقوق. ولا يقتصر تدبير التنوع على قائمة من النوايا الحسنة، مهما كانت شاملة. بل إن تدبير التنوع يجب أن يكون مقنعا لأن من المفروض أن يكون خلاقاً وحيماً.

- وفي الحالة التي نحن بصدددها، يمكن تطبيق البحث والاختبار والتحقق، في المنظومة التربوية التي تفترض وظيفتها المتمثلة في خلق المعارف وإنتاجها ألا تبقى منزوية عندما يتعلق الأمر بإبراز التنوع الثقافي للأسرة الإنسانية. ففي هذا الوقت الذي أصبح فيه التنوع حقيقة ظاهرة يمكن تلمسها في مختلف مناحي الحياة اليومية، أصبح من واجب المدرسة، على اختلاف مراحلها، أن تعزز معرفة التنوع الثقافي للأسرة الإنسانية وفهمه واحترامه.

كيف السبيل إلى بناء الحوار بين الحضارات دون تجسير هوة الفوارق بين أطراف تنتهج سبلاً مختلفة، على نحو يمكن من توحيد هذه الأطراف حول القيم الحضارية المشتركة؟

فكيف نبرز الغنى الخاص والمتراكم للموروث الثقافي الحي والقديم عند أمم العالم؟ وكيف يمكن توظيف معرفة هذا التراث وفهمه، خاصة بين أوساط الشباب؟

تلك أسئلة يجب أن نجيب عنها، لأنها تحمل في طياتها دعوة للسلام الذي "ينص على احترام حقوق الإنسان". وعندئذ فقط يمكن أن نصل إلى معنى لفكرة الحوار حول تاريخ الأمم ونفائسها وقيمها.

3- المكانة المتميزة للثقافة

يجدر بنا في المقام الأول التذكير بالمكانة البارزة للثقافة في حياة المجتمعات والأفراد. وقد ترسخت هذه المكانة باعتماد اتفاقية اليونسكو والإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي.

وقد أدرج الإعلان الثقافة في القانون الدولي عبر ضمان مشروعية السياسات الثقافية وخصوصية الممتلكات والخدمات السياسية التي لا يمكن أن تختزل في سلع لا تختلف عن سلع أخرى. وليست هذه التطورات مجرد التماس مبدئي، بل يتعين أن تشجع على تكريس مفهوم مجتمعي حاضر بقوة، وعلى تسليط الضوء على رؤية سياسية مستدامة للعيش جميعاً رغم اختلافنا.

وليست الثقافة جزءاً منفصلاً عن متطلبات تماسك المجتمعات الإنسانية، بل إنها تشكل بالنسبة لهذه المجتمعات إحدى الرافعات الأكثر أهمية والأكثر استدامة، و"ركيزة أساسية للتنمية المستدامة للمجتمعات والشعوب والأمم"، كما جاء في نص اتفاقية اليونسكو.

أما فكرة فك الدولة لارتباطها بالثقافة أو اعتبارها لهذه الأخيرة مجالا كغيره من المجالات، فقد جرى اقتراحها والدفاع عنها بكل حماس خلال المرحلة الأولى من العولمة. وكان الاقتراح أن يحتفظ للسوق بسيادتها وأن يُعهد لاقتصاد السوق بمجال الثقافة، وسط هيمنة وعود بتحقيق نمو خارق. وقد جوبهت هذه الاقتراحات برفض واسع النطاق في أعقاب الحراك والمفاوضات التي كانت تتبنى منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية مفهوما مغايرا يقضي بتراتبية الممتلكات البشرية.

وقد خرج هذا الحراك والمفاوضات بتأكيد الطبيعة شبه المطلقة للثقافة والتنوع الثقافي باعتبارهما ممتلكات خاصة وغير قابلة للاختزال. وهذه بالضبط هي الأسس التي تقوم عليها الاتفاقية والإعلان الرسميين اللذين يؤطران اجتماعنا في القيروان.

ولا يهدف مؤتمر القيروان إلى تقييم مكانة الثقافة في حياة المجتمعات والأفراد، فذاك عمل أنجز وللثقافة مكانتها التي نعرفها. ومؤتمر القيروان إنما ينعقد بهدف اقتراح وسائل وسبل تعزيز مكانة الثقافة ودعم التبادل الثقافي في إطار حوار الحضارات، وبالموازاة مع ذلك حماية وتعزيز أشكال تنوع التعبير الثقافي، التي تعد إرثا مشتركا للإنسانية. وقد اجتمعنا من أجل أن نبحث جميعا "الظروف التي تكفل ازدهار الثقافات وتفاعلها تفاعلا حرا تُثري من خلاله بعضها بعضا". فما هي هذه الظروف؟.

- السياسة الوطنية للثقافة

يشكل تعريف وتنفيذ السياسة الوطنية للثقافة، بما يشمل من مساهمة للأقليات الثقافية، مدخلا لأي مبادرة أخرى تعزز فيها الثقافة الهوية والتماسك الاجتماعي، وتساهم في التنمية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية. ويتعين على الدول أن تركز جهودها لهذه السياسة بتصميم لا يقل عن التصميم الذي تبديه كلما تعلق الأمر باستثمارات مادية وغير مادية في مجالات أخرى تدخل في نطاق مسؤولياتها.

وكما أسلفنا، فإن الثقافة ليست جزءا يضاف إلى المشروع المجتمعي، بل إنها في صلب هذا المشروع وضمانة لتحقيقه، فضلا عن أنها تساهم في إضفاء المشروعية عليه. وكنتيجة لذلك، فإن سياسة الثقافة يجب أن تشكل أولوية وطنية. صحيح أن المواطنة الفردية أو الجماعية تتخذ شكل عدد من الالتزامات. غير أن الثقافة تؤلف بين هذه الالتزامات ضمن فهم كلي، وتجمع بين ما شكلته الهوية عبر مرور التاريخ وما يضمن استمرارية هذه الهوية وتجدها المتواصل. وهذا هو جوهر الثقافة.

- ويجب أن تدع السياسة الوطنية للثقافة المجال للسياسات الثقافية وأن تدعم تجلياتها الثقافية، التي تشمل ثقافة الكتاب والإنتاج السينمائي والتلفزيوني والموسيقى. كما يجب أن تدعم هذه السياسة الأشكال المتطورة للإبداع الثقافي المعاصر، ومنها، على سبيل المثال، رقمنة المنتجات الثقافية التي أصبحت تفرض نفسها كضرورة مطلقة من أجل اكتساب حيز لها في الفضاء الثقافي العالمي. وتستلزم رقمنة المنتج الثقافي على وجه الخصوص إمكانية الوصول إلى المنتجات الثقافية على مستوى العالم، ونشرها على مختلف الوسائط المتوفرة، وتسويقها على المستويين الوطني والدولي. كما يتطلب هذا

النوع من الإبداع مساعدات حكومية تتخذ أشكالاً متنوعة، بما فيها توفير دورات للتكوين مواكبة للمستجدات، وتقديم تحفيزات ضريبية مناسبة، ومساعدات في التصدير. وباعتبار الثقافة وسيلة لتحقيق التنمية، فإنها لا تخرج عن القاعدة المعروفة التي تنص على تقديم أشكال من الدعم الحكومي لإنتاج المواد والخدمات. وفي هذه الحالة، يجب إعفاء الميدان من الإكراهات التي تحد من التدخل الحكومي في العديد من القطاعات.

يجب أن ترسخ السياسة الوطنية للثقافة الوضع الخاص للفنانين المبدعين، ومهنيي وتقنيي هذا المجال. فقد أصبحت النظرة الفلكلورية لهؤلاء الأشخاص، أي اعتبارهم كمتشردين بوهيميين يعيشون على الهامش، نظرة عفا عنها الزمن. ذلك أن إسهامهم في التنمية والنمو الاقتصادي، وتملكهم لتقانات متقدمة، وإسهامهم في التعريف ببلدانهم وزيادة إشعاعها في الحاضر والمستقبل، وانتماءاتهم لشبكات إقليمية ودولية، كلها أمور تشكل مساهمات لا يستهان بها في تقدم المجتمعات. ويجب الاعتراف بهذه المساهمات من خلال دعم الحكومات لها دعماً حقيقياً ولموساً يشمل تقديم المساعدة للإبداع، وتوفير قروض بشروط تفضيلية، ومنح تحفيزات ضريبية، ودعم الملكية واللجوء إلى التقانات المتطورة، ودعم التصدير، وتنظيم الجولات الفنية للمبدعين للتعريف بإبداعاتهم، والاستثمار في البنى الأساسية المخصصة للثقافة، الخ.

ويجب التذكير بأن الهدف من أي معركة نخوضها من أجل الإقرار بالتنوع الثقافي، إنما هو صون قدرة الدولة على مساعدة الثقافة. ونظراً لخصوصية مجال الثقافة، لا يتعين ألا تسري عليها القواعد العامة للتجارة الدولية، كما حددتها منظمة التجارة العالمية، وخاصة تلك القواعد التي تمنع تقديم مختلف أشكال الدعم الحكومي، مباشراً كان أم غير مباشر. وتلك معركة كسبناها.

- ويجب أن تراعي السياسة الوطنية للثقافة المتطلبات الناجمة عن الإقرار بتنوع أشكال التعبير الثقافية على المستويين الوطني والدولي، ونفعلها. ويجب تعبئة جميع المؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية التي تحظى بدعم السلطات العمومية، من أجل الانخراط في هذا التحدي الجسيم. كما يجب على المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، والإذاعات والتلفزيون الوطنية، والمختبرات الوطنية والمتاحف والمؤسسات الأخرى ذات التوجه الثقافي، أن تخصص حيزاً هاماً للتعريف بتنوع أشكال التعبير الثقافي عند الأسرة الإنسانية. وقد يصعب على بعض ممن تجاوزهم الزمن تقبل هذه الفكرة التي يشبهونها بنظام الحصص. غير أن ما يعلل هذه الفكرة هو ضرورة أن نصل جميعاً في هذا العصر الذي نسميه عصر العولمة إلى اتفاق فعال بشأن المصلحة العامة التي يشكلها التنوع الثقافي للإنسانية. ويجب ترجمة هذا الاتفاق إلى أشكال مبتكرة من التملك يكون لها طابع عالمي من خلال المدرسة ووسائل الإعلام ومجموع المؤسسات التي أشرنا إليها سابقاً.

- وأخيراً، إذا كانت السياسة الوطنية للثقافة التي تشمل ضرورات التنوع الثقافي تقتضي انخراط وزراء الثقافة، فإنه يتعين عليها أيضاً أن تلزم مجموع المسؤولين الحكوميين. وفي المفاوضات التجارية الثنائية التي تجريها الدول، لا ينبغي التفریط في الالتزامات

المرتتبة عن هذه السياسة الوطنية. وليس المقصود هنا إلغاء الروابط بين الاقتصاد والثقافة، لأن هذه الروابط قائمة ولا تخلو من أهمية. وإنما المقصود هو عدم الاستسلام لتحرير القطاع الثقافي مخافة إفراغه من محتواه نتيجة المنافسة التجارية كما في الميادين الأخرى.

- التعاون الثقافي كمحور لحوار الحضارات

يجب أن تجد السياسات الثقافية الوطنية امتدادها وسبب إثرائها في منتديات أوسع حيث تتحدد برامج التعاون الإقليمي والدولي وسبل تنفيذها. وكل سياسة مخصصة للتنوع الثقافي هي بالضرورة سياسة انفتاح، لأنها تهدف إلى تخصيص " الفضاءات الجديدة للتضامن" التي تتيحها النصوص الرسمية والتي أدرجتها في جدول أعمال الأمم والمجتمع الدولي. وهذه المنتديات الأوسع موجودة ولها إسهاماتها الغنية. فانطلاقاً من الاتحاد الأوروبي، مروراً بالسوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية، سبق للمجموعات الإقليمية والمجتمع الدولي أن أدرجت الثقافة ضمن مجالات عملها. غير أن عليها الآن أن تدمج متطلبات حوار الحضارات والتنوع الثقافي ضمن التزاماتها، وزيادة مساهماتها المالية، واعتماد سبل جديدة ومبتكرة كقيلة بإبراز التنوع الثقافي وتعزيزه.

إن استمرارية ما هو موجود أصلاً ليست كفيلاً مهما بلغ غناها بخلق ما يجب خلقه. بل إنما ينبغي تفعيله هو المفهوم الفكري والسياسي للتعاون، وتحقيق تضافر جديد بين الموارد البشرية والمالية للدول والمنظمات الحكومية والخاصة- سواء كانت وطنية أو إقليمية أو دولية. ويجسد قرار عقد مؤتمر القيروان بشراكة بين الإيسيسكو والمنظمة الدولية للفرانكفونية تكريساً فريداً لاستمرارية التعاون والحوار بين المنظمين. ويجب تعميم مثل هذا النموذج من تضافر الجهود على الدول والمؤسسات.

ولذلك، فإننا نطرح، من جملة أمور، التوجهات والمبادرات التالية لإعمال الفكر فيها:

- ترسيخ حوار الحضارات من خلال حث الدول على امتلاك الوسائل التي تكفل لها مواصلة إنتاج وتبادل مختلف مكونات الحضارة التي تنتمي إليها.
- إدراج التنوع الثقافي "كقاعدة من القواعد الثابتة للسياسة الدولية، ووسيلة ناجعة وفعالة لإقرار الأمن واستتباب السلام في العالم"، كما جاء في الإعلان الإسلامي للتنوع الثقافي.
- إيلاء قدر أكبر من العناية للثقافة، من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، خاصة فيما يتعلق بتعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية.
- تشجيع نموذج تعليمي يقوم على الحوار واحترام التنوع الثقافي. فوضع هذا النموذج كفيل بتسهيل اللقاء بين مجموعات متعددة التخصصات تمثل ثقافات العالم.
- الربط بين شباب العالم وإتاحة فرص اللقاء بينهم عبر اقتراح ورشات تمكنهم من العمل سوياً وتقاسم أهداف مشتركة. فعلى سبيل المثال، يجري التفكير حالياً في تشكيل مجموعة من الشباب العاملين في المنظمة الدولية للفرانكفونية، والإيسيسكو، ومجلس أوروبا والكومنولث،

ومنظمة الدول الإيبيرية الأمريكية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمات أخرى إقليمية أو ثقافية، بدعم من اليونسكو، وتكليفهم بالقيام بأنشطة في مجالات هامة من قبيل التعليم، والصحة، والثقافة، ونظافة المدن، والأولويات الأخرى المرتبطة بالبيئة.

- إنشاء كراسي جامعية للحوار بين الحضارات والتنوع الثقافي في جميع البلدان الموقعة على اتفاقية اليونسكو، وتعزيز ما هو موجود منها على الصعيدين الوطني والدولي، وربطها في إطار شبكات.

- الإقرار حسب معايير صارمة بوضع "منزلة رفيعة لتنوع أشكال التعبير الثقافي" في عدد من التظاهرات الثقافية والعلمية والتربوية في جميع القارات.

كانت تلك بعض من المبادرات الكفيلة بترسيخ التنوع الثقافي، والتعريف به، وزيادة إشعاعه، وتعزيز حضوره في الوعي الجماعي. ويمكن لأي من التوجهات والتدخلات المقترحة أن توظف التسهيلات الوفيرة التي تتيحها اليوم مختلف وسائل الإعلام والنشر (محتويات تحت الطلب، الاتصالات اللاسلكية/الهاتف النقال، الإنترنت).

ويجب أن تحل محل الأطروحة الخطيرة والبشعة التي تنذر بصدام للحضارات وباحتيمته، أطروحة خلاقة تدعو لحوار الحضارات ولقاء الثقافات وإغناء الجهود الرامية إلى تعزيز التنوع الثقافي، وهذه أطروحة لا يمكن فصلها عن الإنصاف الذي يجب أن يسود العلاقات الدولية، ويجب ترجمتها إلى أورش من البحث واللقاءات والتدخلات المشتركة.

إن تأكيد الثقافات وإزالة الحواجز بينها أمران لا ينفصلان. ولا يكفي التأكيد على ذلك، بل إن الوفاء بشكل كامل بمسؤوليتنا المشتركة يكمن فيما نبدعه وننفذه ونحافظ على استمراريته. وذلك خيار يتعين على إعلان القيروان أن يكرسه.